

كيف أوصى الأمن الإسرائيلي بالرد على قرار الجنايات الدولية؟



06 إبريل 2021 - 11:42

تعقد حكومة الاحتلال الإسرائيلي، يوم الثلاثاء، اجتماعاً خاصاً للنظر في الرد على قرار محكمة الجنايات الدولية فتح تحقيق في الجرائم المرتكبة داخل الأراضي المحتلة. وذكرت قناة "كان 11" العبرية، وفق ترجمة وكالة "صفا"، أن الاجتماع الذي يترأسه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيعقد قبل يومين من الموعد النهائي الذي منحه المحكمة لإسرائيل "للرد على بلاغ البدء بالتحقيق".

وقالت القناة إن وزارتي الخارجية والجيش تميلان إلى دعم إعطاء رد على بلاغ المحكمة الجنائية.

بدوره ذكر موقع "والا" العبري أن جهات الاختصاص في الأمن الإسرائيلي والخارجية عقدوا عدة لقاءات خلال الأسابيع الأخيرة شملت مشاورات فيما يتعلق باستراتيجية الرد على قرار المحكمة بفتح تحقيق في الجرائم الإسرائيلية.

وبين الموقع أن المجتمعين قرروا رفع توصية للمستوى السياسي بإرسال كتاب منمق وموضوعي للمحكمة الدولية في محاولة لإقناعها بإلغاء التحقيق، إلا أن موقف المستوى السياسي سيتضح خلال جلسة اليوم.

ونقل الموقع عن مصادر أمنية قولها إنه لا توجد صلاحية للمحكمة الدولية في النظر بقضايا في الأراضي المحتلة، داعين إلى محاولة إقناع المدعي العام الجديد في محكمة الجنايات الدولية "كارين خان" بأن يدرس من جديد قرار المحكمة بهذا الخصوص.

وأعربت المصادر عن اعتقادها أنه، وفي حال تبنى المستوى السياسي الإسرائيلي توصيات الأمن والخارجية، فهناك فرصة لإلغاء قرار فتح التحقيق.

وكانت المحكمة الجنائية الدولية بعثت ببلاغ للحكومة الإسرائيلية قبل نحو شهر تخطرها فيه بنيتها فتح تحقيق في جرائمها في الأراضي المحتلة، وأمهلتها شهراً للرد فيما إذا كانت ترغب في التحقيق بنفسها في تلك الجرائم أم لا.

ويدور الحديث حول ثلاث قضايا تنوي المحكمة التحقيق فيها وهي: بناء المستوطنات في الضفة الغربية، الجرائم الإسرائيلية في الحرب على غزة عام 2014، بالإضافة

للجرائم تجاه المتظاهرين خلال مسيرات العودة.